كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1914 - 1945

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1914-1945

اسم المحاضرة الرابعة عشر باللغة العربية: الأوضاع العامة في العراق في نهاية الحرب العالمية الثانية

اسم المحاضرة الرابعة عشر باللغة الإنكليزية General conditions in Iraq at the end of World War II

محتوى المحاضرة الرابعة عشرة

رابع عشر :الأوضاع العامة في العراق في نهاية الحرب العالمية الثانية :

إجراءات وزارة حمدي الباجه جي :

تعرضت وزارة نوري السعيد الثامنة إلى انتقادات عنيفة من مجلس الأمة والصحافة ، وتركزت الانتقادات على استخدام الحكومة الضغط والتهديد والإغراء والدس والتزوير وغيرها من الوسائل لضرب كل معارضة والعمل على تزوير الانتخابات النيابية بحث كان النواب يعينون من قبل الحكومة تعييناً وإزاء تلك الانتقادات قدم نوري السعيد استقالته في 23 مايس 1944 واختار الوصي حمدي الباجه جي لتأليف الوزارة الجديدة ، والباجه جي كان في العقد السادس من عمره استوزر للأوقاف والشئون الاجتماعية . وشكل وزارته في 3 حزيران 1944حتى قيل عنها إنها "وزارة الوصي" لتدخل الوصي في أعضاءها أعلن الباجة جي . كما جرت العادة بأن هدف وزارته " خدمة البلاد " والنهوض بها في شتى نواحي الحياة ، والعمل على رفاهية الشعب " ، وانه سيعمل على تنظيم التموين لتطمين رغبات الشعب وسد احتياجاته . واستتباب الأمن في البلاد وزيادة كفاءة الموظفين وتحسين سمعتهم وحسن قيامهم بواجباتهم , لكن الوزارة لم تنفذ من منهاجها شيئا يذكر , إذ صرعان ما حدثت الخلافات بين أعضائها .

رغبة بريطانيا بتقليص الجيش العراقي والتخلص منال القادة الوطنيين الذين أظهروا العداء لبريطانيا خلال أحداث الثورة عام 1941 . قدم رنتن , المفتش البريطاني في الجيش العراقي اقتراحا إلى الحكومة طالب فيه بتقليص وحدات الجيش , وجعلها فرقتين بدلا من الفرق الأربع , وهدفه من

ذلك إضعاف الجيش وتمكين بريطانيا من إبقاء قواتها في الأراضي العراقية . الأمر الذي عارضه تحسين علي وزير الدفاع الذي أدرك بأن أكثر من (400) اربعمائة ضابط سيكونون خارج الملاك بإحالتهم على التقاعد ,والأمر الذي دفع الباجه جي إلى تقديم استقالته , وإعادة تشكيلها مرة ثانية في 29 أب 1944 وضمت جميع أعضاء الوزارة السابقة عدا تحسين علي . واستمرت هذه الوزارة ثمانية عشر شهرا , وكانت أطول وزارة عراقية مخضرمة عملت حوالي السنة في ظروف الحرب , والأشهر الستة الأولى من عهد السلم . وحدثت في أب 1945 , وعين أول وزير مفوض للاتحاد السوفيتي في بغداد هو كريكوري تتسيب زالتزيف M.krikori Titovith Zaltzev , أما أول وزير عراقي مفوض في موسكو فهو عباس مهدي . كما تم تأسيس جامعة الدول العربية , وشارك العراق في تأسيس منظمة الأمم المتحدة 1945 مما شجع على المطالبة بتعديل أو إلغاء معاهدة 1930 العراقية البريطانية لتعارضها مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وفي السياسة الداخلية انتعشت الحركة الوطنية .

الظواهر الاجتماعية في العراق خلال سنوات الحرب العالمية الثانية:

لابد من الإشارة إلى واقع الحياة الاجتماعية في العراق في السنوات التي سبقت قيام الحرب العالمية الثانية , والذي كان يحمل إلى حد ما سمات النظام السائد في العهد العثماني . فقد تكون المجتمع العراقي من ثلاثة أقسام هم : سكان المدينة وسكان القرى والأرياف من العشائر المستقرة ومن البدو وهم من العشائر الرحالة .

ومع هذا التقسيم فلم تكن هناك حدود واضحة بين هذه الفئات الاجتماعية وذلك بفعل التطورات الاجتماعية والاقتصادية العديدة التي طرأت على الواقع الاجتماعي , وتأثيرها في إزالة أو التخفيف عن بعض الخصائص الاجتماعية للسكان ولاسيما العشائر الرحالة .

فإن الإجراءات المتخذة من السلطات الحكومية لتوطين العشائر الرحالة , وتأمين الأراضي الزراعية لهم فضلا عن الهجرة من قبل سكان الريف إلى المدن أدى إلى تحولات اجتماعية واقتصادية مست العديد من أنماط الحياة لدى الفئات الاجتماعية المختلفة . فيما تحولت المدن الرئيسية منها مثل بغداد والموصل والبصرة إلى قوة مؤثرة في المجتمع .

فخلال أقل من قرن (بين عامي 1867–1947) ارتفع عدد السكان من مليون وربع عام 1867 إلى حوالي خمسة ملايين عام 1947. في حين تقلص عدد أفراد العشائر البدوية من نصف مليون عام 1867 إلى حوالي ربع مليون فقط عام 1947 بينما أرتفع عدد سكان الريف من نصف مليون إلى 2.7 مليون في المدة ذاتها .

وازداد سكان المدن من أقل من حوالي ثلث مليون عام 1867 إلى حوالي 1.8 مليون عام 1947 يكسبون عيشهم في المدن الكبيرة والصغيرة بممارسة الأنشطة والتجارية والصناعية والمهن الأخرى.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن مجتمع البادية الذي كان يقوم على الرابطة الأبوية والنفوذ العشائري وليس على الرابطة الاقتصادية , وشيخ العشيرة هو المطاع فيها في كل الأمور , قد طرأ عليه تحولات أساسية منذ قيام النظام الملكي عام 1921 , ووضع أسس الدولة العراقية الحديثة , وترسيخ السلطة المركزية . فقد تلاشت تدريجيا بعض السمات للمجتمع البدوي .

فالبدوي الذي كان يحتقر العمل البدوي والزراعي , بدأ يعمل في قطاعات عديدة زراعية واقتصادية بل وحتى العمل في دوائر الدولة والجيش . وقد ظهر ذلك واضحا في المجتمعات البدوية العربية أكثر من البدوية الكردية .

في حين أدى تفاقم استغلال كبار ملاكي الأراضي للفلاحين الذين يؤلفون غالبية المجتمع الريفي و 57% من السكان لعام 1947 إلى ازدياد شتة الخلاف بين قطبي ذلك المجتمع ولاسيما في سنوات الحرب العالمية . الأمر الذي أسهم في حدوث بعض التبلور في وعي الفلاحين الذين تحولوا إلى عامل ايجابي مدرك نوعا ما لواقع البلاد السياسي .

فيما تميز سكان المدن الذين كانوا يؤلفون نحو 38% من مجموع السكان , حسب الإحصاء نفسه , بمظاهر التطور الاجتماعي وبصورة متزايدة وذلك باقتباس أنماط الحياة الغربية في الملبس والمسكن والمظاهر الأخرى للحياة الاجتماعية وقد ساعد توفر الخدمات الصحية والماء والكهرباء والمؤسسات الخدمية مثل البريد والبرق والهاتف والمؤسسات التعليمية وخدمات النقل , على تعميق التباين بين المجتمع الحضري والريفي .

ومن الملاحظ أن أكثر المدن في المناطق المختلفة من العراق قد نشأت وتطورت بسبب العوامل السالفة الذكر وان أغلب المدن قد ظهرت في السهل الرسوبي في الصف الثاني من القرن التاسع عشر .

ومن السهل أن نلاحظ أيضا أن الروابط الاجتماعية وعلاقات الإنتاج التي طرأت على مجتمع المدينة قبيل وخلال الحرب العالمية الثانية قد تركت آثار مباشرة علي مواقف الفئات الاقتصادية الجديدة النامية ونعني البرجوازية الوطنية عظة خاصة لها مسالكها الاقتصادية والاجتماعية .

فأتى ظل العلاقات الإنتاجية والأنظمة والقوانين القائمة السياسية والاقتصادية كان مجال تحرك القوى الاقتصادية الجديدة ضيقا لم يساعد على تطورها بشكل كاف مما جعلها تحاول التحرك أكثر في سبيل تغيير الواقع . وفي الوقت نفسه جعلها تصطدم مع البرجوازية التجارية الكبيرة والوسيطة ومصالحها المرتبطة بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم , وارتباطها بالتجارة مع الغرب .

وعلى الرغم من قوة ونفوذ البرجوازية الكبيرة , وكبار الإقطاعيين وتأثيرها في الأوساط الحاكمة , فقد تركت البرجوازية الوطنية بصماتها على الاتجاهات الفكرية والاجتماعية الجديدة فيما بعد .

أما الطبقة العالمة فأنها كانت في دور النمو . فقد تزايد عدد العمال في المدن في المدة بين الحربين العالميتين ولاسيما العاملين في مجال القطاع الصناعي مع تطور الصناعة الوطنية . فقد ارتفع عدد عمال شركات النفط العالمية بصورة متزايدة وبدأ عمال يدركون وقتهم ودورهم في التأثير على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وفيما يتعلق بالمرأة ودورها , فعلى الرغم من مشاركتها في الحياة العامة للمجتمع , وممارستها للمهن والوظائف , واعتبارها موضع اعتزاز المجتمع فكانت منهن المدرسة والطبيبة والممرضة والشاعرة والكاتبة والفلاحة والعالمة إلا أن الدستور العراقي لعام 1925 , وقانون انتخاب مجلس النواب لم يعترف بأية حقوق سياسية أو انتخابية لها .

ومن جانب تأثر الوضع الاقتصادي للعراق في الفترة التي سبقت قيام الحرب العالمية الثانية بطبيعة الأوضاع السياسية , وما شهدته الساحة السياسية العراقية من تطورات داخلية انعكست أثارها على مجمل الوضع الاقتصادي .

فقيام حركات العشائر , وانشغال الحكومة بمهمة إخمادها أدي إلى انصراف أعداد دورها في توطيد الأمن والاستقرار . وهذا يعني في الوقت نفسه إهمال عدد من المشاريع الاقتصادية .

كما أن ظاهرة عدم الاستقرار الوزاري , وقصر أعمال الوزارات أدت إلى التعثر في تنفيذ الخطط الاقتصادية فضلا عن لجوء بعض الوزارات إلى تبني سياسات اقتصادية تقوم بموجبها بإلغاء البرامج الاقتصادية التي سبقتها .

فعلى سبيل المثال أقصت وزارة حكمة سليمان عام 1937 على إلغاء الخطة الاعمارية التي وضعتها وزارة ياسين الهاشمي الثانية . كما ألغت وزارة جميل المدفعي الرابعة ما جاءت به الوزارة السليمانية .

أوضاع العراق الاقتصادية وآثرها على الأوضاع الاجتماعية :

لم يكن العراق بمنأى عن انعكاسات الحرب العالمية الثانية أيلول عام 1929. فمن بعد نشوبها في الثالث من الواضح أن موقع العراق الجغرافي الذي يصل بين الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط وموارده النفطية منها ، جعل الدول الحلفاء وفي مقدمتها بريطانيا تعمل على بناء العراق إلى جانبها ، وتعمل على دفعه إلى إعلان الحرب على ألمانيا أولاً ودول المحور فيما بعد .

وكان من الطبيعي أن يكون للحرب على ألمانيا تأثير سيئ في الاقتصاد العراقي وبالتالي في أوضاعه الاجتماعية ذلك أن العراق كان يعتمد على تجارة الاستيراد لسد قسم كبير من احتياجاته . وفي بداية الحرب أوقفت الودائع في المصارف واحتكرت المواد الغذائية وارتفعت الأسعار ولاسيما أسعار الحبوب .

وقد أشارت الصحف الصادرة آنذاك إلى حالات ارتفاع الأسعار ولاسيما في الوية البلاد فقد ذكرت جريدة العراق الصادرة بتاريخ الثلاثين من آب 1940 أن أحد أعضاء المجلس البلدي في البصرة قدم تقريراً إلى رئيس بلدية البصرة تناول فيه أسعار المواد الغذائية – خصوصاً أسعار الخبز . ونقلت الجريدة عن "الثغر البصرية" في عددها الصادر في 13 آب 1940 أشارتها إلى ارتفاع محسوس في سعر الدهن فقد باغ اليوم 7.875 ديناراً للمن الواحد .

وشغل ارتفاع الأسعار المواد الإنشائية . فعلى أثر انقطاع استيراد الحديد من أوربا تحول العراق إلى استيراد هذه المادة من الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي تسبب في ارتفاع أسعاره ارتفاعه كبيراً ، وهذا أدى بدوره في فتور الحركة العمرانية . فقد ذكرت جريدة العراق في عددها الصادر في 23 أيلول 1940 أنه وصلت قيمة المن الواحد من الحديد 260 فلسا بينما كانت قبل الحرب ب 80 فلسا .

لم تلبس أوضاع العراق الاقتصادية أن عادت إلى وضعها الطبيعي بعد فترة قصيرة وعادت الأسعار مستوياتها السابقة قبل الحرب بإستثناءاة طفيفة وبهذا الخصوص ذكر نوري السعيد في خطابه الذي ألقاه من دار الإذاعة العراقية مساء يوم الأول من أيلول عام 1939 أن "الأزمة الاقتصادية التي يحتمل نشوءها في الحرب في بادئ الأمر بسب كساد الأسواق ، وارتفاع أجور النقل وقلة وسائطه فلا يتوقع أن تدوم طويلاً . ومن المؤمل أن يعوض عن ذلك بما يعقبه من تحسن الأسعار ، وازدياد الطلب على منتجاتنا" .

على أن آثار الحرب بدأت تظهر بشكل جدي بعد وصول القوات البريطانية على آثر أحداث ثورة مايس 1941 ودخولها الأرضي العراقية بعد فشلها, فقد قررت السلطات البريطانية تجهيز قواتها محليا بسب ظروف الحرب , وصعوبة الاستيراد من الخارج ونتيجة لذلك اضطرت الأسواق بسب شحة البضائع والسلع وارتفعت أسعارها بشكل واضح . كما بدأت نفقات الدولة تتضخم الأمر الذي اضر بالاقتصاد العراقي .

ومن ناحية أخرى حصل تضخم نقدي كبير كان له أثره في ارتفاع الأسعار ارتفاعاً كبيراً نتج عنه تدهور القوة الشرائية للعملة العراقية , وارتفاع نفقات المعيشة. حاولت الحكومة العراقية اتخاذ بعض التدابير الضرورية للتخفيف من آثار الحرب على الاقتصاد العراقي فأصدرت العديد من القوانين والأنظمة لغرض السيطرة على المرافق الاقتصادية "قانون تنظيم الحياة الاقتصادية خلال الأزمة الدولية رقم (58) لسنة 1939" والذي وضع الأسس الأولى لنظام التموين وتشكيلاته .

كما أصدرت الحكومة قانون رقم (62) لسنة 1939 وبموجبه تم منع تصدير بعض المنتجات الغذائية والبضائع والسلع إلا بإيجازه خاصة من لجنة التموين المركزية . وفضلاً عن ذلك أصدرت الحكمة قوانين أخرى بهدف حصر المواد الاقتصادية ومنع احتكارها ومراقبة توزيعها .

واتجهت النية إلى تأليف لجنة من كبار الموظفين ويمثلون مختلف الوزارات ، وتشترك فيها لجنة التموين المركزية لتطبيق الأنظمة المذكورة .

وعل أثر ارتفاع الأسعار بشكل كبير في النصف الثاني من العام 1941 أصدرت الحكومة بياناً في كانون الثاني 1942 تضمن تسعير المواد الغذائية الضرورية كالشاي والسكر والقهوة والخبز والطحين . وقد قرر مجلس أمانة العاصمة في جلسته المنعقدة بتاريخ الثالث من شباط عام 1942 استنادا إلى قرار لجنة التموين المركزية تسعير المواد الغذائية المذكورة اعتبارا من 1942/2/7 .

وقد شمل ارتفاع الأسعار المواد الاستهلاكية الأخرى لاسيما الأساسية منها كالمنسوجات بأنواعها والأحذية واللحوم ومشتقات الحليب . ولم يكثف قرار مجلس أمانة العاصمة بتسعير المواد الغذائية الضرورية بل قرر تحديد وزن الكيلو غرام الواحد من القطع الصغير و 166 غرام وبسعر أربعة فلوس للقطعة الواحدة من القطع الكبيرة كالشاي .

تفاقمت أزمة التموين مع تردي أحوال الإنتاج العالمي وصعوبات النقل البحري وتناقص كميات السلع المخزونة ، وتزايد اعداد الجيش البريطاني في العراق

وقد حاولت الحكومة التدخل والتخفيف من أزمة التموين باتخاذ عدد من التدابير انصبت بشكل خاص في السيطرة على توزيع والتصرف بالسلع والمواد الغذائية الضرورية .

غير أن تأثير أزمة التموين انعكس على الأوضاع الاجتماعية . فقد عانت الطبقات الفقيرة من مشكلة الخبز وكيفية الحصول عليه والذي زاد اكتفاه مديرية التموين بتوزيع الطحين المخلوط إلى المخابز والأفران دون الأهالي من وطئت أعبائها لهذا كان من الطبيعي أن يجتمع عدد كبير من الفقراء أمام المخابز الذين كانوا يشكون من وجود حالات التلاعب بالأوزان والأسعار كما جاء في

وثيقة هي عبارة عن "عريضة" مرفوعة إلى الوصى عبد الأله ونسخة منها إلى قائم مقام قضاة الكاظمية وتضمنت "العريضة" شكوى أهالي الكاظمية وسخطهم من متعهد الطحين في منطقتهم .

وقد جاء في الشكوى أن المتعهد يقوم "بتوزيع الطحين إلى الخبازين وقد فتح له فرع للبيع المباشر للمواطنين" , وهو يوزع الطحين دون مراعاة لدقة الوزن وعند مناقشته بشأن الوزن يقوم بالرد بالسباب والشتائم .

وإزاء ارتفاع حدة مشكلة الخبز اتخذت أمانة العاصمة بعض التدابير بالتخفيف عن كاهل الطبقات الفقيرة عن طريق إقامة مشروع إنشاء أفران حكومية للصمون . وقد جاء في بيان الأمانة بهذا الصدد أن الهدف من المشروع هو مساعدة الأهالي على شراء مواد العيش بسعارها الاعتيادية ، والترفيه عن حالة الطبقات الفقيرة وذلك بإنشاء عدة أفران للصمون في مختلف أنحاء العاصمة لتهيئة كميات كبيرة وبيعة للأهالي بكلفته الاعتيادية .

وبغض النظر عن مدة فاعلية إجراءات الأمانة إلا ان السلطات الحكومية اتخذت مع ذلك سلسلة من التدابير الصحية التي كان من شأنها تنظيم المخابز من الناحية الصحية وقد وضعت وزارة الشئون الاجتماعية نظام تنظيم المخابز من الناحية الصحية . وقد فرض هذا النظام على أصحاب المحلات مراعاة الشروط الصحية اللازمة .

وعلى الرغم من الإجراءات العديدة التي لجأت الحكومة إليها لمعالجة الأزمة الاقتصادية ومشكلة التموين كتعيين الخبراء الأجانب في لجنة التموين العليا وتحديد الاسعار وإصدار لائحة قانون وزارة التموين . ألا أنه لم يطرأ تغيير واضح على مجمل الأوضاع الاقتصادية بشكل عام ، وعلى أوضاع الأسرة العراقية ولاسيما الأسرة الفقيرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ولم تشمل بعض الإجراءات إلا شريحة صغير من المجتمع ومنها ومحاولات الحكومة تحسين أحوال العمال الفقراء

بإنشاء دور سكنية . وبهذا الخصوص أشارت جريدة العراق إلى وجود فكرة بوضع "مشروع يشمل مدن العراق الكبيرة ومراكز الألوية التي يكثر فيها العمال الفقراء وذلك بعد المباشرة في إنشاء بيوت العمال والفقراء في بغداد والبصرة والنجف وأن هناك مخابرات تجري لاستملاك قطعة أرض أخرى في النجف لتشييد مجموعة ثانية من هذه البيوت وإسكان الفقراء فيها باجرة زهيدة .

وينطبق الأمر نفسه مع مشروع حكومي أخر عرف باسم مشروع "جمعية الأمة" والذي كان الغرض من تأسيسه كما ورد في ديباجة المشروع هو المساهمة في حل هذه القضايا : عيش الفلاحين والطبقات الفقرة ، وما هم عليه من البؤس والفقر والجوع وما قد يصيب البلاد من الأخطار والنكبات التي قد تهدد كيانها بسبب هذه الحالة المزرية . ولذلك جاء المشروع لكي يقوم "بتهذيب أبناء القرى والعشائر تهذيباً اجتماعيا واضحا وتكون بعيدة عن الجدل الديني والسياسي" .

وعلى الرغم من أن الجهود التي بذلتها جمعية بيوت الأمة في هذا المجال لم يؤدي إلى النتائج المرجوة إلا أنها لم تخل مع ذلك ، من بعض الفائدة فقد أنشئت "بيوت الأمة" في الأحياء الفقيرة ، وتم تعيين معلمين فيها لتعليم الصغار ومضمدين لمداواة المرضى في منطقة "الشالجية" ، " وكامب الأرمن" ، "و الشيخ عمر" ، "الطارمية" بغداد . وشملت نشاطات الجمعية مدن العراق الأخرى ومنها البصرة . فقد تم فتح فرع للجمعية فيها قام بإنشاء ستة بيوت وعين في كل بيت معلم ومضمد صحي . كما أضاف فرع البصرة إلى نشاطاته مهمة العناية بالنساء الفقيرات فشكل لجنة نسائية ضمت عناصر نسائية متفقة وقع على عاتقين مهمة "تعليم الأميات في المدارس الليلية ، وإكساء الفقيرات وتمريض وتضميد المريضات منهن" ، كما أنهن قمن بزيارة أكواخ كثيرة وإرشاد ساكناتها كيفية المحافظة على النظافة .

ولغرض تمويل مشاريعها وإيجاد الموارد المالية لإنجاحها بادرت جمعية "بيوت الأمة" إلى إصدار "أوراق اليانصيب" ، وإقامة الحفلات الخيرية . وقامت بمخاطبة الدوائر الحكومية لغرض

الحصول على مساعدتها لهذا الشأن . وعلى ما يبدو فقد نجحت الجمعية في مسعاها إذ بادرت "وزارة المعارف" إلى انتداب بعض المعلمين في"بيوت الأمة". كما أوفدت "مديرية الصحة" بعض كوادرها لتقديم الخدمات الطبية والعلاجية فيها . فيما خصصت "مديرية الأوقاف" الأراضي اللازمة لغرض تشييد أبنية الجمعية عليها. وفضلا عن ذلك يؤشر باتخاذ الاستعدادات اللازمة لفتح فروع الجمعية في كل من الموصل وبعقوبة الرمادي والكاظمية .

ومن جانب آخر تركت الحرب العالمية الثانية والأزمة الاقتصادية آثارها على أوضاع التعليم , فأن انخفاض الدخل والمستوى ألمعاشي للمواطنين ولاسيما الطبقات الفقيرة أدى إلى انتقال أبناء ذلك الطبقات من صفوف الدراسة إلى امتهان مختلف الحرف والأعمال ولاسيما في القرى والمدن البعيدة . فقد ورد في إحدى الوثائق التي يعود تاريخها إلى العام 1941 الأتي : أن معظم سكان مدينة الموصل فقراء وعمال وأصحاب حرف , وهم الذين يعملون أعمالا بسيطة أو لا يعملون , وأن أخير مقدار من العمال موجود لدى دائرة الأشغال العامة , وهم يشتغلون في تسوية الطرق في الشمال .

أما من بقي منهم على مقاعد الدراسة فكانوا لا يتمكنون من مواصلة الدراسة بانتظام إذ لم يكن بإمكانهم الحصول على ابسط احتياجاتهم من اللوازم والكتب المدرسية والملابس . ولم تكن إجراءات وزارة الداخلية لجمع التبرعات في بعض ألاقضية والنواحي تفي مع الحد الأدنى المطلوب لمعالجة حالات التسرب من الدراسة . فالمبالغ التي جمعت لهذا الغرض كانت قليلة ومتواضعة, ولم تكن لتشمل جميع الطلاب الفقراء .

وفضلا عن ذلك دفعت ظروف الحرب , والأزمة الاقتصادية وزارة المعارف إلى إلغاء بعثاتها العلمية إلى خارج البلد , وإعادة قسم من الطلاب الموفودين دون أن يتمكن هؤلاء من إتمام تحصيلهم العلمي في الجامعات الأوربية وقد طلبت سكرتارية مجلس الوزراء من الوزارات والدوائر التابعة لها التريث في

سد الشواغر الموجودة لديها وذلك بغاية " تسهيل الاستفادة من بعض أعضاء البعثات العلمية الذين يتحمل عودتهم إلى العراق بسبب الأحوال الحاضرة " كما جاء في نص كتاب السكرتارية .

وللأسباب ذاتها كان على السلطات الصحية أن تولي اهتماما بالغا بالناحية الصحية . فكما أشارة تقارير المفتشين الادرايين فقد ازداد معدل الإصابة بالأمراض المتوطنة والسارية ولاسيما مرض التيفوئيد والملاريا والجدري والتراخوما . ففي تقرير إلي المفتش الإداري عبد الله مظفر لعام 1941 والموجه إلى وزارة الداخلية أشار المفتش إلى قيامه بتفتيش مستوصف الكرادة قد بلغ (250) مريض في حين أن معدل المرضي في مستوصف الزوية كان (45) مريض . وقد أشار التقرير إلى وجود طبيب واحد فقط خريج الكلية الطبية و(3) مضمدين , وان هناك إصابات بالجدري. في حين أن المعدل اليومي للمرضى المراجعين للمستوصف المذكور هو (45) مريض , وأن مرض الجدري من الأمراض المنتشرة فيها .

وفي مدينة الموصل أشار تقرير , وهو عبارة عن تقرير موجه من مديرية ناحية الحميدات التابعة الى قائمقامية قضاء الموصل , إلى انتشار مرض التيفرس في قرى الناحية . وفي الكتاب يعرض مدير الناحية خشيته من عدم كفاية الإجراءات المتخذة من قبله بتكليف أفراد الشرطة بالمراقبة والحجز وذلك لان موجود أفراد الشرطة لا يكاد يؤمن المطلوب إذا اتخذت بنظر الاعتبار الوظائف الأخرى بالقيام بالدوريات , والمحافظة على الأمن .

وللاستدلال على ما وصلت إليه الحالة الصحية في سنوات الحرب نورد نصف نشرة الأمراض المعدية كما جاء على صفحات جريدة (صوت الأهالي) لشهر آذار 1945 . فقد ذكرت الصحيفة الأتي :

بلغ عدد الإصابات بالجدري (11) , وبحمى النمشية المستوطنة (86) والحصبة (142) والسعال ألديكي (516) والحمى الدماغية الشوكية (77) وشلل الأطفال (3) والحمى التيفوئيدية (32) مع (22) وفاة الزحار الأميبي (672) .

وشهدت سنوات الحرب العالمية الثانية زيادة في حوادث السرقة والسطو . وقد استأثر هذا الموضوع باهتمام السلطات الحكومية , ومتابعة المسؤولين عن الأمن والنظام لذا فان وزارة الداخلية العراقية كانت تطلب المفتشين الإداريين تقديم تقاريرهم عن معدلات حوادث السرقة في المناطق المشمولة بالتفتيش الإداري , ولاسيما أن الصحف اليومية أخذت تنشر حوادث السرقة والسطو على صفحاتها , فعلى سبيل المثال وردت على صفحات جريدة (البلاد) حالات سرقة عديدة في شهر واحد فقد ذكرت الصحيفة المذكورة الأتي نصه :

تكثر حوادث السرقات في جانب الكرخ خلال هذا الشهر , وكثيرا ما يؤدي إلى وقوع مصادمات وتبادل إطلاق النار مع السراق . وقد جاءنا من سكان هذه المحلة أن سرقتين وقعت في دار السيد رشيد سلمان يومي ووقعت سرقة أخرى في الدار المجاورة له وسرقتان في دار السيد شالوم درويش وسرقة ضابط بريطاني وسرقة أخرى في دار أخرى مجاورة .

وقد أشار تقريرا لمفتش الإدارة لعام 1940 عن ازدياد سرقات وسطو لمحلات بيع الذهب في الصالحية فقد سجل المفتش الإداري أن (81) قضية من نوع السرقة والسطو قد حصلت سنة 1940 ويقابل هذا العدد (50) قضية في سنة 1939 و(34) قضية في سنة 1938 .

وفي مناطق باب المعظم والصليخ والوزيرية وطريق بغداد والسفينة سجل المفتش الإداري حصول (74) قضية وفي سنة 1940 (102) مقابل (43) قضية في عام 1938 .

كما أن تردي الأوضاع الاقتصادية أفرزت عدد من الظواهر المنحرفة , والتحلل من القيود الاجتماعية وهذا ما دفع البعض إلى محاولة الحصول على موافقة الجهات الرسمية لفتح الجمعيات والنوادي الثقافية والاجتماعية , فعلى سبيل المثال تقدم مدير ناحية الحمزة أحمد العامر بطلب إلى وزارة الداخلية يرجو فيه الموافقة على فتح ناد ثقافي اجتماعي الغاية منه قضاء أوقات الفراغ في التمارين الرياضية , ومطالعة الصحف والمجلات العلمية , والقيام بالحفلات الأدبية , وإلقاء المحاضرات الثقافية على أن "لا يتدخل في الأمور السياسية والدينية" وأن من شروط الانتساب إلى النادي أن يكون الشخص "موظفا كان أما أهليا ذو أخلاق حسنة , وسمعة طيبة وأن يكون بالغا العشرين سنة من عمره وأن لا يكون ساقطا من الحقوق المدنية" . كما جاء في نص النظام الداخلي للجمعية .

أما الجهات الرسمية فأنها عمدت إلى تشكيل لجنة خاصة باسم "لجنة صيانة الأخلاق العامة" . أخذت على عاتقها مهمة الحفاظ على المجتمع العراقي من الأدران والأمراض الاجتماعية وذلك لينصرف أبناء الشعب إلى خدمة وطنهم وترقية مجتمعهم من غير أن ينحرفوا بتيارات الشهوات والنوازع النفسية الخبيثة .

تدارست اللجنة القضايا الاجتماعية وتوصلت إلى إقرار الأمور الآتية :

1- رفض الطلبات التي تقدم بها أصحاب الفنادق لفتح النوادي الليلية.

2- غلق النوادي والمحلات التي تعني بتعليم الرقص الأجنبي لان ذلك ينافي مستلزمات الأخلاق الجيدة .

3- النظر في موضوع البغاء وانتشار مواصلة درس هذا الموضوع .

وعلى أية حال أن ما سجل من حوادث وحالات , وفي ظروف الحرب العالمية الثانية , والأزمة الاقتصادية ربما كان أقل بكثير مما جرى في مجتمعات أخري واجهت ظروفا متشابهة إلى حد بعيد .

أن لقيام الحرب العالمية الثانية تأثيرا سيئ على الأوضاع الاجتماعية مثلما كان لها تأثيرها السيئ على أوضاعه الاقتصادية و السياسية . وقد تجلى التأثير السيئ للحرب على حياة الشعب العراقي بشكل عام والطبقات الفقيرة بشكل خاص .

وقد عانت الطبقات الفقيرة من ظاهرة الجوع والعوز , وتدهور حالتها الصحية بشكل واضح , وانتشرت الأمراض . كما إن انتشار العديد من الظواهر الاجتماعية كالسرقة والسطو والبطالة كانت بسبب الأزمة الاقتصادية وانخفاض المستوى ألمعاشي لعموم أفراد الشعب . ومع إن السلطات الحكومية حاولت الحد من تلك الظواهر إلا أن تلك المحاولات لم يكتب لها النجاح في حالات غير قليلة .

المصادر

1. **محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق**
2. **عباس فرحان ظاهر، الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد 1930-1958**
3. **كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر**
4. **سهيل صبحي، التطورات الاجتماعية والاقتصادية في العراق**